اتصال مع م.ت.ف.» (**معاريف**، ٢١/٩/١٩٨٧).

وواصل شامير تنديده بعميراف، قائلاً: «بمثل هذه الآراء، فهو ليس عضواً في حيروت ولا في الليكود». ووصف لقاءاته برجال م.ت.ف. بأنها تعبير عن «السخف وانعدام المسؤولية، وربما اسوأ من ذلك» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٨٧).

ورفضت اوساط بارزة في الليكود مبادرة عميراف، وقالت انها تخدم اهداف م.ت.ف. التي تحاول اكتساب الشرعية، ليس من اليسار المتطرف فقط، بل، أيضاً، من شخصيات مثل عيزر وايزمان وكذلك من الليكود (**هآرتس**، ١٨/٩/١٩٨٧).

ودعا عضو الكنيست مئير كوهين افيدوف الى طرد عميراف من حركة حيروت؛ لكن سكرتارية الحركة التي اجتمعت للبحث في هذا الشأن لم تستجب لهذا الطلب، مكتفية باتخاذ قرار يكرر موقف الحركة الرافض، قطعياً، لأية مفاوضات مع م.ت.ف. «التي كانت ولا تزال منظمة ارهابية دموية وخطيرة» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٩/١٩٨٧).

وهاجم بيغن الابن اقتراح عميراف، واعتبره رضوخاً للضغوط الاخلاقية: «ان من يقترح اقامة دولة فلسطينية في الاردن، يتقبل الفرضية الاساسية القائلة ان عرب ارض ـ اسرائيل لهم الحق في تقرير مصيرهم» (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٨٧).

وعلى الرغم من هذه الحملة العنيفة، التي وصلت اوجها بتقديم عميراف الى المحاكمة في محكمة فرع الحركة في القدس، ومطالبة بعض كبار مسؤولي الفرع بطرده من الحركة، الا انه تمت تسوية الموضوع بتوقيع عميراف على رسالة خطية اعتذر فيها عن عقد اجتماعات مع شخصيات بارزة في م.ت.ف. واعرب فيها عن ندمه العميق وأسفه للضرر الذي لحق بالحركة، وتعهد عدم تكرار ذلك في المستقبل، واعلن ان احداً من أعضاء حركة حيروت لم يعلم بتلك اللقاءات. وبناء على ذلك، تقرر ان يبقى عميراف عضواً في الحركة. بيد ان المستشار القانوني لحركة حيروت ادعى بأن الاستنتاج الذي تم التوصل اليه في محكمة فرع الحركة في القدس، ليس قانونياً، حيث لم يكن لذلك الفرع صلاحية البحث في تلك القضية (**المصدر نفسه**، ٧/١٠/١٩٨٧).

اما على صعيد الاحزاب الأخرى، فقد ادعوا، في حزب العمل، بأن خطة عميراف تشير الى تحوّل في التفكير الدوغمائي الذي تميزت به حيروت (**معاريف**، ٢٠/٩/١٩٨٧). ومن ناحية أخرى، غمز الوزير عيزر وايزمان من قناة الليكود بقوله، بسخرية، بحضور بعض الصحفيين في مكتب المتحدث باسم مكتب رئيس الحكومة، يوسي احيمئير: «أتجرون محادثات مع م.ت.ف. ؟ انني على الأقل اشترط بعض الشروط» (**دافار**، ٢٧/٩/١٩٨٧). اما شمعون بيرس، فقال وهو يغمز بعينه عضو الكنيست غرشون شفاط (هتحياه) والوزير يوسف شابيرا (المفدال) عندما التقى بهما صدفة في مكتب رئيس الحكومة، اسحق شامير: «حسناً، هل ترون ؟ هؤلاء هم الشركاء» (**المصدر نفسه**).

اما حركة هتحياه، فنددت، في بيان لها، بخطة عميراف. وجاء في البيان: «اذا أجريت بالفعل محاولات من جانب ' امراء حيروت ' [المقصود جيل الشباب] لاجراء حوار مع رجال م.ت.ف. فهذا يعني ان شيئاً ما قد اصابه العفن في مملكة حيروت» (**معاريف**، ٢٠/٩/١٩٨٧).

وتناول الصحفي يوسي ميلمان تطورات قضية عميراف في ضوء التنديد شديد اللهجة والعبارات النابية التي استخدمها رئيس الحكومة شخصياً، فأعرب عن استهجانه لذلك في ضوء اعتباره ان ما قام به عميراف يمكن النظر اليه في سياق زيارة رئيس الحكومة الى رومانيا واستعداده لتلقي رسالة من ياسر عرفات: «لن تجدي كل المزاعم. فقد كان رئيس الحكومة على استعداد لأن يرسل، تحت جنح الظلام، احد مستشاريه (يوسي احيمئير) الى منزل عضو الكنيست شارلي بيطون، وهذه الخطوة تتحدث عن ذاتها. وهناك خط واصل بين ما قام به عميراف وبين الخطوة التي قام بها رئيس الحكومة. وهذا يدل على انه على الرغم من الديماغوجيا والاستخفاف واللامبالاة، يتسرب الى عقول اعضاء الليكود، أيضاً، الادراك انه في حالة عدم وجود حل سياسي، فسوف تهدد المشكلة الديمغرافية كيان اسرائيل، كدولة يهودية وديمقراطية، كالسيف القاطع» (**دافار**، ٢٧/٩/١٩٨٧).

واستطرد ميلمان انه اذا كان ما خلص اليه صحيحاً، عندها يصبح تصرف شامير ازاء